



الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم عام 2023

موجز تنفيذي

2023

موجز تنفيذي

الاقتصاد العالمي في مواجهة صدمات متعددة

تعرض الاقتصاد العالمي في عام 2022 لمجموعة من الصدمات الشديدة التي زادت حدتها من جراء التفاعل فيما بينها، في وقت اقترب فيه من بلوغ منتصف الطريق المرسوم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. ففي حين كانت آثار جائحة كوفيد-19 لا يزال صداها يتردد في جميع أنحاء العالم، أشعلت الحرب في أوكرانيا أزمة جديدة، فشهدت أسواق الأغذية والطاقة اضطرابات، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العديد من البلدان النامية. وأدى التضخم المرتفع إلى تآكل الدخل الحقيقي وإلى اندلاع أزمة في تكلفة المعيشة على الصعيد العالمي أسقطت الملايين من الناس في براثن الفقر والمشاق الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، ظلت أزمة المناخ تتسبب في خسائر فادحة، حيث أدت موجات الحر وحرائق الغابات والفيضانات والأعاصير إلى إلحاق أضرار اقتصادية هائلة ونشوء أزمات إنسانية في العديد من البلدان.

وستلقي كل هذه الصدمات بظلالها بشدة على الاقتصاد العالمي في عام 2023، وأثار الارتفاع المستمر لنسبة التضخم، التي بلغ متوسطها حوالي 9 في المائة في عام 2022، تشديدا صارما للسياسات النقدية في العديد من البلدان المتقدمة النمو والنامية. حيث أسفرت الزيادات السريعة في أسعار الفائدة، ولا سيما من قبل الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة الأمريكية، عن آثار غير مباشرة على الصعيد العالمي، تمثلت في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وانخفاض قيمة العملات في البلدان النامية، وتزايد الضغوط على ميزان المدفوعات، وتفاقم المخاطر المتصلة بالقدرة على تحمل الديون. وشهدت شروط التمويل تشديدا صارما في ظل مستويات مرتفعة للدين الخاص والعام، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف خدمة الديون، وتقييد هامش التصرف في المجال المالي، وزيادة مخاطر الائتمان السيادي. وأدى ارتفاع أسعار الفائدة وتناقص القوة الشرائية إلى إضعاف ثقة المستهلك وتعكير مزاج المستثمرين، مما زاد من إضعاف الغموض على آفاق نمو الاقتصاد العالمي على المدى القريب. وشهدت التجارة العالمية تراخيا

بسبب تناقص الطلب على السلع الاستهلاكية، والحرب المطولة في أوكرانيا، واستمرار التحديات التي تواجه سلسلة التوريد.

وإزاء هذه الظروف العامة، من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج العالمي لينخفض من نسبة 3 في المائة المقدر تحقيقها في عام 2022 إلى 1,9 في المائة فقط في عام 2023، ويسجل بذلك أحد أدنى معدلات النمو في العقود الأخيرة. ويتوقع أن ينتعش النمو العالمي بشكل معتدل ليلبلغ 2,7 في المائة في عام 2024، إذا بدأت بعض الرياح المعاكسة للاقتصاد الكلي في السكون في العام المقبل، كما هو متوقع. وتشير التوقعات إلى أن الضغوط التضخمية ستتحسّر تدريجيا وسط تراجع الطلب الإجمالي على صعيد الاقتصاد العالمي. ومن شأن ذلك أن يمكن الاحتياطي الاتحادي والمصارف المركزية الكبرى الأخرى من إبطاء وتيرة تشديد السياسات النقدية، والانتقال، في نهاية المطاف، إلى الأخذ بسياسات نقدية أكثر تيسيرا. غير أن التوقعات الاقتصادية على المدى القريب لا تزال مشوبة إلى حد بعيد بانعدام اليقين، حيث تظل أعداد هائلة من المخاطر الاقتصادية والمالية والجيوسياسية والبيئية ماثلة باستمرار.

انتكاس حاد في معظم الاقتصادات المتقدمة النمو

يطال التباطؤ الاقتصادي العالمي الحالي البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ويواجه العديد منها مخاطر الركود في عام 2023. وقد ضعف زخم النمو في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الاقتصادات المتقدمة النمو، مما يؤثر سلبا على بقية الاقتصاد العالمي. وفي الولايات المتحدة، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,4 في المائة فقط في عام 2023 بعد تحقيق نمو يقدر بنسبة 1,8 في المائة في عام 2022. ومن المتوقع أن يقلص المستهلكون من حجم إنفاقهم نظرا لارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الدخل الحقيقي والتراجع الكبير في القيمة الصافية لثروات الأسر المعيشية. ومن المرجح أن يظل تأثير ارتفاع نسب الفائدة على القروض العقارية وتزايد تكاليف البناء باديا في سوق الإسكان، مع توقع انخفاض الاستثمار الثابت في القطاع السكني بشكل أكبر.

توقعات أكثر سوءاً في معظم المناطق النامية

من المتوقع أن يشهد النمو في الصين تحسناً بشكل معتدل في عام 2023 بعد تسجيل أداء أضعف من المتوقع في عام 2022. وفي ظل تدابير الإغلاق الشامل المتخذة نتيجة لجائحة كوفيد-19 والإجهاد الذي يشهده سوق العقار منذ فترة طويلة، لم ينم الاقتصاد إلا بنسبة 3 في المائة في عام 2022. ومع تخلي الحكومة في أواخر عام 2022 عن سياسة القضاء كلياً على كوفيد-19 وتخفيف السياسات النقدية والمالية، من المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي ليبلغ 4,8 في المائة في عام 2023. لكن من المتوقع أن يتعرض العقبات سبيل إعادة فتح الاقتصاد. ومن المرجح أن يظل معدل النمو أقل بكثير من معدل ما قبل الجائحة الذي كان يتراوح بين 6 و 6,5 في المائة.

ولا يزال الانتعاش الاقتصادي في شرق آسيا هشاً، على الرغم من أن متوسط النمو في هذه المنطقة أعلى منه في غيرها من المناطق. وفي عام 2023، من المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي في شرق آسيا 4,4 في المائة، مقارنة بنسبة 3,2 في المائة المسجلة في عام 2022. وذلك ما يعكس أساساً الانتعاش المتواضع للنمو في الصين. ومع ذلك، فإن العديد من اقتصادات المنطقة (باستثناء الصين) تشهد تراجعاً في زخمها في ظل تلاشي الطلب المكبوح، وارتفاع تكاليف المعيشة، وانخفاض طلب الولايات المتحدة وأوروبا على الصادرات. ويتزامن ذلك مع تشديد الظروف المالية العالمية، واعتماد البلدان سياسات نقدية ومالية انكماشية للحد من الضغوط التضخمية. وعلى الرغم من أن التعافي المتوقع للاقتصاد الصيني سيدعم النمو في جميع أنحاء المنطقة، فإن أي ارتفاع في الإصابات بكوفيد-19 قد يؤدي مؤقتاً إلى حالات تباطؤ.

وفي جنوب آسيا، تدهورت الآفاق الاقتصادية بشكل كبير بسبب أسعار الأغذية والطاقة المرتفعة، وتشديد السياسات النقدية، ومواطن الضعف المالي. ويتوقع أن ينخفض متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي من 5,6 في المائة المسجل في عام 2022 إلى 4,8 في المائة في عام 2023. ويتوقع أن يظل النمو قوياً في الهند بنسبة 5,8 في المائة، وإن كانت أقل قليلاً من نسبة 6,4 في المائة المقدر تسجيلها في عام 2022، بسبب تأثير ارتفاع أسعار الفائدة والتباطؤ العالمي على الاستثمار والصادرات. وتطرحت التوقعات تحديات أكبر أمام اقتصادات المنطقة الأخرى. حيث التمسّت باكستان وبنغلاديش وسريلانكا الحصول على مساعدة مالية من صندوق النقد الدولي في عام 2022.

وفي غرب آسيا، خرجت البلدان المنتجة للنفط من مرحلة الهبوط الاقتصادي، مستفيدة من الأسعار المرتفعة للنفط وزيادة إنتاجه وانتعاش قطاع السياحة. وعلى النقيض من ذلك، ظل الانتعاش في البلدان غير المنتجة للنفط ضعيفاً نظراً لتشديد سبل الحصول على التمويل الدولي والقيود المالية الشديدة. ومن المتوقع أن يتباطأ متوسط النمو، بعد أن بلغ 6,4 في المائة في عام 2022، ليتراجع إلى 3,5 في المائة في عام 2023، نظراً لتدهور الأوضاع الخارجية.

وتدهورت التوقعات الاقتصادية على المدى القصير بشكل حاد فيما يخص أوروبا مع استمرار الحرب في أوكرانيا. ومن المتوقع أن تشهد العديد من البلدان الأوروبية ركوداً بمستويات معتدلة، مع ارتفاع تكاليف الطاقة، وتنامي التضخم، وتشديد الشروط المالية بما يؤدي إلى إضعاف استهلاك الأسر المعيشية واستثماراتها. ومن المتوقع أن يحقق الاتحاد الأوروبي نمواً بنسبة 0,2 في المائة في عام 2023، ليسجل انخفاضاً عما يقدر بنسبة 3,3 في المائة المحققة في عام 2022 الذي تعززت خلاله الأنشطة الاقتصادية نتيجة للمضي في تخفيف قيود جائحة كوفيد-19، وتحرير الطلب المكبوح. وبينما يواصل الاتحاد الأوروبي بذل الجهود للحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد من الاتحاد الروسي، تظل المنطقة عرضة لاضطرابات في إمدادات الطاقة، بما في ذلك نقص إمدادات الغاز. وآفاق اقتصاد المملكة المتحدة قاتمة بشكل خاص بالنظر إلى الانخفاض الحاد في إنفاق الأسر المعيشية والضغط المالي وتحديات جانب العرض، مما يعزى جزئياً لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وشهدت المملكة المتحدة بداية الركود في النصف الثاني من عام 2022، ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,8 في المائة في عام 2023.

وعلى الرغم من تحقيق اقتصاد اليابان النمو بوتيرة معتدلة، من المتوقع أن يكون من بين الاقتصادات المتقدمة التي حققت أداءً أفضل في عام 2023. وخلافاً للاقتصادات المتقدمة الأخرى، تظل السياسات النقدية والمالية المتبعة فيه تيسيرية. غير أن النقص المشهود منذ مدة مطولة في الرقائقي، وارتفاع تكاليف الواردات (نتيجة لقيمة الين الياباني التي ضعفت)، وتباطؤ الطلب الخارجي عوامل تؤثر على الناتج الصناعي. ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,5 في المائة في عام 2023، أي بانخفاض طفيف عن النمو المقدر بنسبة 1,6 في المائة المسجلة في عام 2022.

وتؤثر الحرب في أوكرانيا بشدة على التوقعات الاقتصادية في رابطة الدول المستقلة وجورجيا على المدى القريب. حيث أن انكماش اقتصاد الاتحاد الروسي والخسارة الكبيرة في الناتج في أوكرانيا يخلفان آثاراً غير مباشرة على بقية المنطقة. غير أن تقلص الاقتصاد الروسي كان أقل مما كان متوقفاً في البداية في عام 2022، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3,5 في المائة فقط بالنظر للفائض الهائل في الحساب الجاري، واستمرار استقرار القطاع المصرفي، والتراجع عن التشديد الصارم في السياسات النقدية المعتمد في البداية. واستفادت عدة اقتصادات المنطقة من نقل الشركات وإعادة توطين المقيمين ومن تدفقات رؤوس الأموال، حيث شهدت نمواً أسرع وتيرة من المتوقع في عام 2022. ودعم التحسن المشهود في معدلات التبادل التجاري النمو في البلدان المصدرة للطاقة في المنطقة. وإجمالاً، من المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي لرابطة الدول المستقلة وجورجيا مجتمعة (باستثناء أوكرانيا، التي لا يقدم هذا التقرير توقعات بشأنها بسبب أوجه عدم اليقين المرتبطة بذلك) بنسبة 1 في المائة في عام 2023، بعد تسجيل انخفاض يقدر بنسبة 1,6 في المائة في عام 2022.

المديين القصير والمتوسط. وبلغ متوسط التضخم العالمي في عام 2022 أعلى مستوى له على مدى عقدين من الزمن. ومن المرجح أن تخف ضغوط الأسعار التصاعديّة نتيجة لتشدّد السياسات النقدية الصارم وتباطؤ الطلب، ولكن لا يزال من المتوقع أن يظل التضخم مرتفعاً على الصعيد العالمي في عام 2023.

وفي عام 2022، رفعت المصارف المركزية في جميع أنحاء العالم أسعار الفائدة بوتيرة سريعة للتحكم في التضخم وتثبيت التوقعات التضخمية. وقد وقع هذا التحول نحو نهج سياسات نقدية أكثر تشدداً على نطاق واسع بشكل استثنائي. حيث رفع أكثر من 85 في المائة من السلطات النقدية في جميع أنحاء العالم أسعار الفائدة في العام الماضي. وقاد الاحتياطي الفيدرالي عملية تشديد السياسات النقدية على الصعيد العالمي، فرفع سعر الفائدة الرئيسي الذي يعمل به ست مرات من 0 إلى 0,25 في المائة في آذار/مارس ثم إلى 4,25 و 4,5 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2022. وقد كانت هذه الزيادة أكبر زيادة تراكمية مسجلة في معدل الفائدة خلال أي سنة من السنوات منذ عام 1980. وحيث أن التضخم يرحب أن يكون قد بلغ ذروته في أواخر عام 2022، من المتوقع أن تبطئ المصارف المركزية، وخاصة في البلدان المتقدمة، وتيرة رفع أسعار الفائدة في عام 2023، خاصة إذا اقترب التضخم من المعدلات الوطنية المستهدفة في كل من تلك البلدان.

تنامي مواطن الضعف فيما يتعلق بالديون وميزان المدفوعات

أثارت الزيادات الحادة والسريعة في أسعار الفائدة، والتوترات الجيوسياسية المشتدّة، والتوقعات الاقتصادية العالمية المتدهورة موجة (جنوح إلى بر الأمان) في العديد من البلدان، تمثلت في عكس مسار تدفقات الحوافز المالية لغير المقيمين وانخفاض قيمة العملات المحلية مقابل الدولار. وأدى تدهور قيمة العملات المحلية إلى ارتفاع كلفة الاستيراد وزيادة الضغوط التضخمية في العديد من البلدان النامية. وأسفر تشديد الشروط المالية في أسواق رأس المال الدولية عن زيادة تكاليف التمويل ومخاطر إعادة تمويل القروض، مما أثر سلباً على آفاق الاستثمار والنمو.

وأدى التشديد السريع للشروط المالية على الصعيد العالمي إلى تفاقم مواطن الضعف فيما يتعلق بميزان المدفوعات والديون في العديد من البلدان النامية. وشهدت عدة بلدان تستورد السلع الأساسية زيادة كبيرة في إجمالي احتياجات التمويل الخارجي في السنوات الأخيرة. وفي ظل ارتفاع تكاليف الاقتراض السيادي، أصبحت خدمة الديون الخارجية أكثر تكلفة، بحيث تستأثر بحصة متزايدة من الإيرادات المالية. ويتسبب تزايد أعباء خدمة الديون إلى تقييد النفقات التي تشتد الحاجة إليها لدعم الانتعاش الاقتصادي، وحماية أضعف فئات السكان خلال الأزمة الناتجة عن تكلفة المعيشة، وتمويل التنمية المستدامة.

وفي أفريقيا، ارتفع متوسط خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة من قبل الحكومة ليلبلغ 10 في المائة من الإيرادات الحكومية في عام 2021، بعد أن كان في حدود 3 في المائة في عام

وفي أفريقيا، يتوقع أن يظل النمو الاقتصادي ضعيفاً في ظل بيئة عالمية متقلبة تتسم بانعدام اليقين وتزيد من شدة التحديات المحلية. وقد عانت المنطقة من أضرار صدمات متعددة، بما في ذلك تسجيل طلب أضعف من الشركاء التجاريين الرئيسيين (وخاصة الصين وأوروبا)، والزيادة الحادة في أسعار الطاقة والأغذية، والارتفاع السريع في تكاليف الاقتراض، والظواهر الجوية الوخيمة. ومع تنامي أعباء خدمة الديون، يلتزم عدد متزايد من الحكومات الحصول على الدعم على كل من الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي، بعد أن بلغ 4,1 في المائة في عام 2022، ليتراجع إلى 3,8 في المائة في عام 2023.

وتفيد التوقعات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن التحديات ستظل ماثلة أمامها نظراً للظروف الخارجية غير المواتية، والحيز المحدود لسياسات الاقتصاد الكلي، واستمرار التضخم المرتفع بشكل عنيد. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو على الصعيد الإقليمي ليتراجع إلى 1,4 في المائة فقط في عام 2023، بعد أن زاد وفقاً للتقديرات بنسبة 3,8 في المائة في عام 2022. والتوقعات الخاصة بسوق العمل تطوي على عدد من التحديات. ولا يرحب أن يتراجع مستوى الفقر على صعيد المنطقة ككل في المستقبل القريب. ويتوقع أن تنمو الاقتصادات الكبرى في المنطقة - الأرجنتين والبرازيل والمكسيك - بمعدلات ضعيفة للغاية بسبب تشديد الظروف المالية وتراجع الصادرات ومواطن الضعف المحلية.

وستواجه أقل البلدان نمواً، والكثير منها لها مناعة ضعيفة جداً من الصدمات الخارجية، تحديات كبيرة في عام 2023. ويتوقع أن يبلغ معدل النمو 4,4 في المائة في عام 2023، أي ما يوازي تقريباً المعدل المسجل في العام الماضي ويقل كثيراً عن هدف النمو البالغ 7 في المائة المحدد في الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة. وفي العديد من هذه البلدان، يمثل بشكل متزايد خطر ضياع إنجازات عقد من الزمن بسبب القدرة الإنتاجية المحدودة، وعدم كفاية هامش التصرف في المجال المالي، والاختلالات الكبيرة في الاقتصاد الكلي، واشتداد مواطن الضعف المتعلقة بالديون. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، تظل الآفاق قاتمة على المدى القصير. حيث لم يتم تدارك النقص الحاصل في عدد السياح الوافدين بشكل كامل، والعديد من هذه البلدان يتأثر بشكل غير متناسب بالمخاطر المناخية المتزايدة والكوارث الطبيعية.

المصارف المركزية في مواجهة حامية ضد التضخم

بعد مرور فترة طويلة اتسمت باستقرار الأسعار، عاد التضخم المرتفع ليطلأ أثره العديد من البلدان، مع تأثيره بشكل غير متناسب على الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض. وقد استمرت الضغوط التضخمية الناجمة عن الجائحة، مع تعافي الطلب بسرعة وتخلف العرض عن مواكبة الطلب بسبب استمرار الاضطرابات في سلاسل التوريد. وأدى ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة وتجدد الصدمات على مستوى العرض نتيجة للحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع مفاجئ في التضخم وإلى رفع توقعات التضخم على

2011. وعلاوة على ذلك، يزيد تشديد الشروط المالية من صعوبة قيام العديد من البلدان النامية بإعادة تمويل ديونها القائمة وإعادة هيكلتها، مما يزيد من مخاطر التخلف عن سداد الديون. وثمة عدد متزايد من البلدان النامية، بما فيها عدة بلدان يعيش فيها عدد كبير من الفقراء، تجد نفسها في أوضاع غير مستقرة فيما يتعلق بالديون.

ضربة أخرى تصيب أهداف التنمية المستدامة

تواصل تعافي سوق العمل من الجائحة في عام 2022 ولكن مع وجود اختلافات هامة من بلد إلى آخر. ففي العديد من الاقتصادات المتقدمة، أصبحت أسواق العمل ضيقة إلى حد كبير، كما يدل على ذلك تسجيل انخفاض قياسي في معدلات البطالة وارتفاع قياسي في معدلات العمالة والوظائف الشاغرة. وظلت قطاعات مثل البناء، والإعلام والاتصال، والغذاء والسكن تعاني من نقص حاد في اليد العاملة. غير أن تعافي سوق العمل في معظم البلدان النامية كان أبطأ وتيرة مع وجود ركود كبير في العمالة. حيث أن متوسط معدل البطالة في البلدان النامية ما زال في عام 2022 أعلى بشكل ملحوظ مما كان عليه قبل الجائحة. ولم يتم بعد تدارك التراجع الذي أثر على المرأة أكثر من غيرها في مجال العمالة تداركا كاملا في عام 2020؛ إذ أن التحسن المشهود في هذا الصدد في الآونة الأخيرة مرده بشكل رئيسي انتعاش العمالة في القطاع غير النظامي. ومع تدهور التوقعات على الصعيد العالمي، زادت التوقعات في مجال العمالة لعامي 2023 و 2024 ضعفا في الغالبية العظمى من البلدان.

ويهدد تباطؤ النمو وزيادة التضخم وتنامي مواطن الضعف فيما يتعلق بالديون بحدوث انتكاسة أكبر فيما تحقق من إنجازات بشق الأنفس في أهداف التنمية المستدامة، مما سيعمق الآثار السلبية فعلا لجائحة كوفيد-19. ومن شأن استمرار حالة الضعف الاقتصادي بشكل مطول وبطء نمو الدخل أن يقوض جهود القضاء على الفقر من خلال تقييد القدرات الوطنية في مجال الاستثمار في الصحة والتعليم والبنية التحتية المادية والرقمية والانتقال في مجال الطاقة.

وتؤثر أزمة الغذاء والطاقة العالمية التي نشأت من جراء الحرب في أوكرانيا تأثيرا شديدا على العديد من البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، ألحقت ظواهر الجفاف والفيضانات الشديدة أضرارا بالمحاصيل، لا سيما في أجزاء من أفريقيا وجنوب آسيا، مما أسقط ملايين الناس في براثن الفقر. وعلى إثر ارتفاع أسعار الأغذية والأسمدة ووقوع اضطرابات في الإمدادات، زاد عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد بأكثر من الضعف بين عامي 2019 و 2022.

وقد أسهمت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب التي توسطت فيها الأمم المتحدة وتركيا في التخفيف شيئا ما من تلك الآثار، حيث كفلت استئناف تصدير الأغذية من أوكرانيا إلى بقية العالم،

مع نقل أكثر من 15 مليون طن متري من الحبوب والأغذية الأخرى فيما بين آب (أغسطس) ومنتصف كانون الأول (ديسمبر) 2022. بالإضافة إلى ذلك، اتفق الاتحاد الروسي والأمانة العامة للأمم المتحدة، بموجب مذكرة تفاهم موقعة في تموز/يوليه 2022، على تيسير وصول الأغذية والأسمدة دون عوائق إلى الأسواق العالمية، بما يشمل المواد اللازمة لإنتاج الأسمدة التي منشؤها الاتحاد الروسي. إلا أن انعدام اليقين فيما يتعلق بمدى النزاع وشدته، إلى جانب القيود المحتمل فرضها على التصدير في البلدان المصدرة للأغذية، يدل على أن التحديات التي تواجه الإمداد بالأغذية ستظل على الأرجح ماثلة في عام 2023.

تحديات جديدة أمام رسم سياسات الاقتصاد الكلي

تواجه الجهات المعنية برسم السياسات تنازلات صعبة في توجيه مسار اقتصاداتها خلال الأزمات الراهنة وفي دعم التعافي الشامل والمستدام. ويلزم توخي الحرص في وضع سياسات الاقتصاد الكلي بحيث تحقق التوازن بين تحفيز الناتج والتحكم في التضخم، والتنسيق الفعال في الوقت نفسه بين السياسات النقدية والمالية لتقليل إمكانات وقوع تراجع اقتصادي طويل الأمد وشديد الوقوع. وهناك احتمالات كبيرة للوقوع في أخطاء عند وضع السياسات، لا سيما وأن أشكال الاستجابة التي تأتي بها سياسات الاقتصاد الكلي لها قدرة محدودة على التصدي للصدمات غير الاقتصادية. ويمكن أن تؤدي الأخطاء المرتكبة في وضع السياسات إلى تعميق أثر التراجع الاقتصادي وإلحاق المزيد من الأضرار الاجتماعية الاقتصادية، لا سيما بالفئات الضعيفة.

خطر الإفراط في تشديد السياسات النقدية

تمثل تحديات كبرى وتفرض تنازلات هامة عند وضع السياسات النقدية. فقد كانت العديد من المصارف المركزية في البلدان المتقدمة، بما في ذلك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي، مترددة في البداية في رفع سعر الفائدة الأساسي، حيث كانت تتصور أن التضخم ظاهرة عابرة. ولكن عندما اتضح أن الضغوط التضخمية كانت أكثر رسوخا ويحتمل أن تؤدي إلى إلغاء تثبيت التوقعات التضخمية، اتخذت المصارف مسار تشديد السياسات النقدية بشكل صارم، فرفعت أسعار الفائدة بوتيرة سريعة للغاية في عام 2022. وتجد المصارف المركزية نفسها الآن في منعطف حاسم، حيث أن التوقعات الاقتصادية ضعفت، في حين أن التحكم في التضخم لم يتم بعد بشكل كامل ولا تزال التحديات المالية قائمة. وأدى تشديد السياسات النقدية بشكل سريع ومتزامن من قبل المصارف المركزية الكبرى في العالم إلى سحب قدر كبير من السيولة من الأسواق بسرعة أكبر مما ينبغي، مما خلف آثارا سلبية كبيرة غير مباشرة على الاقتصاد العالمي. وأضعف الأفاق الاقتصادية للبلدان الضعيفة.

والإفراط في تشديد السياسات النقدية من شأنه أن يدفع الاقتصاد العالمي إلى تباطؤ حاد لا مبرر له، وذلك مآل يمكن تجنبه إذا روعيت بدقة في زيادة أسعار الفائدة من قبل كل مصرف مركزي الآثار المتبادلة المترتبة على رفع غيرها من المصارف المركزية لأسعار الفائدة، ويستلزم ذلك تنسيقاً أكثر فعالية بين المصارف المركزية الكبرى، يُدعم بتوجيه رسائل سياساتية واضحة لإدارة التوقعات التضخمية والتخفيف من حدتها.

إعادة النظر في معدلات التضخم المستهدفة

اعتباراً للتحديات السياساتية المتمثلة في الحفاظ على استقرار الأسعار ودعم النمو في الوقت نفسه، يتعين على المصارف المركزية توخي أقصى درجة من المرونة في السياسات المتبعة لتثبيت التوقعات التضخمية على مدى أطول. وتمثل أزمة التضخم الحالية، حينما تخدم، فرصة أمامها لمراجعة أطرها النقدية وإعادة النظر في معدلات التضخم المستهدفة المفرطة في التصلب. وتوجد خيارات مختلفة يمكن أن تتيح للمصارف المركزية إمكانية توخي قدر أكبر من المرونة في السياسات المتبعة مع ضمان استمرار مصداقية السياسات النقدية. فقد يتيح رفع معدلات التضخم المستهدفة في البلدان المتقدمة من 2 في المائة إلى 3 أو 4 في المائة مجالاً أكبر لتحفيز العمالة والنمو حينما تنشأ ظروف عسيرة. وتمثل خيارات أخرى في اعتماد نطاق مستهدف، مثلاً ما بين 2 و 3,5 في المائة، أو استهداف مستوى الأسعار بدلاً من معدل التضخم السنوي.

ولئن كان إصلاح الأطر الراهنة من شأنه أن يحقق فوائد كبيرة، فإن على المصارف المركزية أيضاً أن تنهج عملية مدروسة وشاملة لتفادي فقدان مصداقيتها وإلغاء تثبيت التوقعات التضخمية. وقد تساعد إعادة تقييم أدوات السياسات النقدية وإعادة معاييرها استناداً إلى الخبرات المتراكمة منذ الأزمة المالية العالمية في دعم استقرار الأسعار ومصداقية السياسات المتبعة بشكل أفضل، مع تشجيع العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي.

واجب تفادي الأخذ بسياسة التقشف المالي

أثارت حالات العجز المالي المزمن ومستويات الدين العام المرتفعة دعوات لتصحيح أوضاع المالية العامة بسرعة حتى في الحالات التي لا يزال فيها التعافي من الركود الناجم عن جائحة كوفيد-19 غير مكتمل وهش. غير أن الوقت الراهن ليس الوقت المناسب للأخذ بإجراءات التقشف المالي المؤلمة اجتماعياً التي يمكن أن ينظر إليها باعتبارها انهزامية. فمن ناحية، هناك نزعة لربط التقشف المالي بتخفيضات مؤلمة في الإنفاق الاجتماعي تضر بشكل غير متناسب بأكثر الفئات ضعفاً، بما في ذلك النساء والأطفال. وكثيراً ما يؤدي تخفيض الميزانية العامة إلى تقليص أو إلغاء البرامج والخدمات الاجتماعية التي تعود بالفائدة على المرأة أكثر من الرجل،

مما يؤدي إلى تحمل المرأة خسائر في الدخل، وتقييد إمكانية حصولها على الرعاية الصحية والتعليم، وزيادة العمل غير مدفوع الأجر وفقر الوقت. وتزيد هذه الآثار من تفاقم الوضع المتردي أصلاً للأشخاص الذين لم يستعيدوا بعد وظائفهم وسبل عيشهم بسبب ضعف الانتعاش الاقتصادي الذي لا يرقى إلى مستوى التوقعات. وفي الوقت نفسه، يمكن أيضاً أن يؤدي الأخذ بنهج التقشف في وقت مبكر جداً أو بدرجة أشد مما يلزم أن يخدم النمو، ويؤخر التعافي من الأزمات الحالية، ويقوض التمويل الذي تشتد الحاجة إليه لتحقيق التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ.

وفي ظل بيئة اقتصاد كلي وبيئة مالية تنطويان على تحديات متزايدة، يواجه العديد من البلدان النامية خطر السقوط في حلقة المفرغة لضعف الاستثمار وبطء النمو وتزايد أعباء خدمة الديون. ومن المرجح أن يؤدي التسرع في إجراء أي تصحيح لأوضاع المالية العامة، من خلال تخفيضات هامة في الإنفاق أو زيادة في الضرائب، إلى دفع الاقتصادات نحو الركود أو إلى بطء النمو لفترة مطولة. وذلك ما سيؤدي إلى تفاقم القدرة على تحمل الديون في البلدان النامية بدلاً من تحسينها.

وتكون النفقات المالية، عند توجيهها توجيهها سليماً، فعالة إلى حد كبير في دعم النمو والتنمية في فترات الركود الاقتصادي، اعتباراً لما للإنفاق العام من آثار مضاعفة كبيرة. وفي معظم البلدان النامية، لا يزال الناتج الفعلي دون مستوى الناتج المحتمل، مما يعني ضمناً أن الركود الاقتصادي لا يزال مستمراً. وفي مثل هذه الحالات، لا يكون للاستثمارات العامة أثر استبعاد الاستثمارات الخاصة، بل يمكنها أن تشكل أداة قوية لتوليد فرص العمل وتنشيط النمو. فالاستثمارات العامة تعزز فعلاً الطلب الإجمالي على المدى القصير، ولكنها تحفز أيضاً تكوين رأس المال، وتوسيع القدرات الإنتاجية، والرفع من إمكانات النمو. وتدل الاستثمارات العامة ذات البعد الاستراتيجي، وخاصة في وقت يتسم بانعدام اليقين على أصعدة كثيرة، على التزام سياساتي، ويرجح أن تجتذب الاستثمارات الخاصة التي ستظل أهميتها حاسمة في التخفيف من آثار الجائحة. ويمكن أيضاً أن تؤدي الاستثمارات العامة، من خلال توسيع القدرات الإنتاجية، إلى الحد من معوقات جانب العرض وخفض الضغوط التضخمية على المدى المتوسط. وحيث إن هامش التصرف في المجال المالي مقيد في معظم البلدان، فينبغي أن تدار النفقات العامة إدارة جيدة وأن تكون محددة الأهداف وفعالة.

وتستلزم التحديات الراهنة اعتماد حزمة تحفيز لأهداف التنمية المستدامة تفضي إلى التحول على النحو الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً. فمن شأن ذلك أن يسهم في تدارك آثار تدهور شروط التمويل وبتيح للبلدان النامية تعزيز الاستثمار في التنمية المستدامة. وتلبي حزمة التحفيز تلك الاحتياجات العاجلة القصيرة الأجل وتستوفي في آن واحد متطلبات تمويل التنمية المستدامة على المدى الطويل. وهي تدعو إلى تعزيز هذا الشكل من التمويل بقدر هائل، لأغراض تشمل الدعم الإنساني والعمل المناخي، من خلال التمويل بشروط ميسرة وغير ميسرة.

السياسات المالية لأغراض تحفيز النمو وإحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تطرح فعلا أمام البلدان النامية بعض الخيارات المتاحة لحماية وتوسيع الهامش المتاح حاليا للتصرف في السياسات المالية وتعظيم الآثار الإيجابية للإنفاق العام على النمو والتنمية المستدامة. وسيتمتعون على الحكومات أن تعيد تخصيص النفقات العامة وأن تعيد ترتيب أولوياتها من أجل دعم الفئات الضعيفة من خلال تدخلات سياساتية مباشرة. وذلك ما سيتطلب تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وضمن استمرار الدعم من خلال الإعانات المحددة الهدف والمؤقتة، والتحويلات النقدية، والتخفيضات في تكاليف الخدمات العامة، مع إمكانية تكملة ذلك بإجراء تخفيضات في ضرائب الاستهلاك أو الرسوم الجمركية.

ويمكن للحكومات أن تستهدف في هذا الصدد الاستثمارات الخاصة في القطاعات الحيوية وأن تدعمها وتجتذرها، بما في ذلك التعليم والصحة والبنية التحتية الرقمية والتكنولوجيات الجديدة ومجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ويمكن أن تحقق الاستثمارات العامة الاستراتيجية في هذه القطاعات عائدات اجتماعية كبيرة، وأن تسرع نمو الإنتاجية، وتعزز القدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين على الحكومات أن تضاعف جهودها من أجل توسيع قاعدة الإيرادات، وبالتالي تحسين تحصيل الضرائب وتعزيز الاستدامة المالية. وعلى المدى القصير، يمكن أن يؤدي استخدام الرقمنة والتقنيات الجديدة، على سبيل المثال، إلى الحد من تجنب الضريبة والتهرب من دفع الضريبة، وإلى تحسين الإيرادات الضريبية. وعلى المدى المتوسط، سيتعين على الحكومات أن تنفذ إصلاحات ضريبية وتوسع القواعد الضريبية من خلال فرض ضرائب تصاعدية على الدخل والثروة.

واجب تقوية التعاون الدولي

إن الجائحة، وأزمات الغذاء والطاقة العالمية، ومخاطر المناخ، وأزمة الديون التي تلوح في الأفق في العديد من البلدان النامية عوامل تمثل اختبارا لحدود قدرات الأطر المتعددة الأطراف القائمة. واليوم أضحت التعاون الدولي يكتسي أهمية أكبر من أي وقت مضى في مواجهة الأزمات العالمية المتعددة وإعادة العالم إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومنذ بداية الجائحة، عرض المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي عن طريق زيادة كبيرة في القروض الطارئة المتاحة من قبل صندوق النقد الدولي للبلدان النامية، وأحدث مثال لذلك القروض المتاحة من خلال النافذة الجديدة لمواجهة الصدمات الغذائية. وفي أغسطس/آب 2021، تمت الموافقة على تخصيص حقوق سحب خاصة لصندوق النقد الدولي بمبلغ 650 بليون دولار - وهي الأكبر حجما في التاريخ - لتوفير السيولة للنظام المالي العالمي. غير أنه

لم يخصص منها سوى جزء صغير منها - 21 بليون دولار - للبلدان منخفضة الدخل. وقامت بعض البلدان بإعادة تخصيص حصتها من حقوق السحب الخاصة لأفريقيا، بقيادة الصين، التي تعهدت بتقديم 10 بلايين دولار من مخصصاتها البالغة 40 بليون دولار للقارة. وفي حين تظل حقوق السحب الخاصة مصدرا هاما لدعم السيولة في البلدان التي تواجه تحديات في ميزان المدفوعات، فقد ارتفع سعر الفائدة المطبق عليها بشكل حاد في عام 2022. وستتبع على المجتمع الدولي أن يضع حدا أقصى لأسعار الفائدة ومعدلات الرسوم لضمان تمكن أشد البلدان فقرا وأكثرها ضعفا من الاستفادة من المرفق لتلبية احتياجات التمويل على المدى القريب.

وثمة أيضا حاجة إلى أن يقدم المجتمع الدولي دعما أكبر لتسوية حالة المديونية الحرجة، متى فرضت الصدمات الخارجية قيودا على قدرة البلدان على الوفاء بالتزامات خدمة الدين التي تقع عليها. ويظل إطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون الآلية الدولية الرئيسية لتخفيف عبء الديون المتاحة لأقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل التي تواجه حالة مديونية حرجة. غير أن هذا الإطار لا يرقى إلى مستوى التوقعات. حيث لم تطلب سوى ثلاثة بلدان تخفيف عبء ديونها؛ ولم يتم أي منها أي عملية لإعادة الهيكلة منذ دخول الإطار حيز التنفيذ قبل أكثر من عام ونصف. وهناك توافق واسع في الآراء على أن الإطار لا يؤدي مهمته، خاصة فيما يتعلق بتوفير حلول عملية وسريعة وشاملة وتطلعية لجميع البلدان التي تواجه حالة مديونية حرجة. ويجب أن تشمل هذه الحلول تجميد مدفوعات خدمة الديون، وتواصل الدائنين الرسميين مع المدين ومع الدائنين من القطاع الخاص، وتحديد عملية إعادة الهيكلة بوضوح. وإلى جانب هذه التدابير الفورية، ينبغي إنشاء آلية قانونية دولية لإعادة هيكلة الديون السيادية. وهناك أيضا مجال لتحسين عقود الإقراض، مثلا من خلال سندات الدين الحكومي المربوط أو البنود المعززة للعمل الجماعي.

إن العالم يقف في منعطف حاسم مع اقترابه من بلوغ منتصف الطريق المرسوم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد قام عدد من الكيانات بتقدير احتياجات التمويل اللازمة للبلدان النامية لبلوغ الأهداف والتصدي لأزمة المناخ. ومعظم هذه التوقعات تقع ضمن نطاق يبلغ عدة تريليونات من الدولارات سنويا. واعتبارا لأن البلدان النامية لها هامش محدود فعلا للتصرف في المجال المالي وبالنظر إلى الاحتياجات المتزايدة المطلوبة لتحفيز التعافي وحماية الفئات الأكثر ضعفا، تواجه هذه البلدان تحديات كبيرة في القيام بمثل هذه الاستثمارات. ولكن في الوقت نفسه، يمكن أن تؤدي النتائج الإيجابية المحققة أول الأمر في مجالي المناخ وأهداف التنمية المستدامة من خلال العمل المضطلع به في بلدان معينة إلى آثار إيجابية هامة غير مباشرة تمتد إلى جميع أنحاء العالم. لذا فإن تمكين التعاون الدولي في تعبئة الموارد اللازمة لضمان تحقيق نتائج من هذا القبيل يخدم مصلحة جميع البلدان، المتقدمة النمو والنامية على حد سواء.

للمزيد من المعلومات
www.un.org/en/desa

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية | الأمم المتحدة 